الأمم المتحدة

A/C.5/62/SR.3

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
26 November 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد علي ..... (ماليزيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-53379 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع) (A/62/11 و A/62/70)

١ - **السيد منير** (الكويت): شدد على الدور الهام لجدول الأنصبة المقررة في كفالة مصدر تمويل للأمم المتحدة يمكن الاعتماد عليه، وأشار إلى أن القدرة على الدفع هي المعيار الأساسي في تحديد جدول الأنصبة المقررة للدول الأعضاء. ويجب أن يستمر تطوير المنهجية المستخدمة حاليا لتحديد القدرة على الدفع إذا أريد للمنظمة أن تحقق العدالة والشفافية بشكل كامل في تحديد الأنصبة، إلا أن أي زيادة في أنصبة البلدان النامية والتي يترتب عليها تخفيض أنصبة البلدان المتقدمة النمو تعتبر غير مقبولة.

٢ - وأعرب عن تأييده لنظام خطط التسديد المتعددة السنوات بوصفه تدبيرا هاما يساعد الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها. كما أعرب عن تأييده لمنح استثناءات في إطار المادة ١٩ من الميثاق لجزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وسان تومي وبرينسيبي والصومال وطاجيكستان وغينيا - بيساو وليبريا والإبقاء على حقها في التصويت حتى نهاية الدورة الثانية والستين.

٣ - وقال إنه يجب على الدول الأعضاء إظهار الإرادة السياسية لمساعدة الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها. وأعرب عن دعم وفده للعمل الحيوي الذي تقوم به المنظمة وأنه سيواصل الوفاء بالتزاماته المالية في المواعيد المقررة.

٤ - **السيد غولوفينوف** (الاتحاد الروسي): قال إن القسمة العادلة لنفقات الأمم المتحدة هي من اختصاص الجمعية العامة دون سواها، التي أرست أيضا في سلسلة من القرارات المتطلب الأساسي المتمثل في وجوب دفع الأنصبة المقررة في حينها وبالكامل ودون شروط. ويرى وفده أن استقرار المنظمة المالي وبالتالي نجاحها في تنفيذ أهدافها العالمية، يتوقف على امتثال الدول الأعضاء بالكامل لذلك الالتزام.

٥ - ومضى قائلا إن مبدأ القدرة على الدفع مبدأ هام، وأن المنظمة هي الهيئة العالمية الوحيدة التي تتمتع فيها كل دوله بحق التصويت بغض النظر عن مساهمتها في الميزانية. ويرى وفده أن المنهجية الحالية هي نتيجة عمل دؤوب بذلته الدول الأعضاء طوال تاريخ المنظمة، ولا يستلزم أي تغير جوهري خلال السنتين القادمتين. ولاحظ وفده بارتياح التقدم الذي أحرزته لجنة الاشتراكات في نظرها في عناصر جدول الأنصبة في المستقبل من قبيل قياس الدخل وأسعار الصرف ومعايير البت في ضرورة الاستعاضة عن أسعار الصرف السوقية واستعمال أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار، وأعرب عن دعم وفده للتوصيات المناظرة.

٦ - وأشار إلى أن وفده قد أحاط علما باعتزام لجنة الاشتراكات مواصلة استعراض منهجية إعداد جدول الأنصبة في دورتها الثامنة والستين، وتقديم تقرير حول النتائج إلى اللجنة الخامسة في دورتها الثالثة والستين عملا بقرار الجمعية العامة ٢٣٧/٦١، لذلك فإن مناقشة المنهجية في الدورة الحالية يعتبر سابقا لأوانه وغير ذي جدوى.

٧ - وأشار أخيرا إلى أن وفد بلاده أحاط علما بالفصل الرابع من تقرير لجنة الاشتراكات (A/62/11) بشأن الدول الأعضاء التي عليها متأخرات، وأنه يؤيد قرار السماح للدول بالاحتفاظ بحقوقها في التصويت خلال الدورة الحالية.

٨ - **السيد ماتسوناغا** (اليابان): قال إن وفده قد يؤيد قرار لجنة الاشتراكات القاضي بالسماح للدول الأعضاء السبع التي لم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها من أن تعفى من تطبيق المادة ١٩ من الميثاق. ويؤيد أيضا استخدام خطط

التسديد المتعددة السنوات ويحث بقوة الدول التي لم تقدم خططها بعد أن تقوم بذلك في أسرع وقت ممكن.

٩ - **السيد غريفر** (رئيس لجنة الاشتراكات): قال إن تعليقات الدول الأعضاء سوف تنقل على النحو الواجب إلى لجنة الاشتراكات وتؤخذ في الاعتبار بالكامل. وإن اللجنة تجرى بالتعاون مع الأمانة العامة وشعبة الإحصاءات دراسة متعمقة لمنهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة وسيكون من دواعي سرورها أن تحيط اللجنة بآخر التطورات خلال مشاوراتها غير الرسمية.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (A/62/34، الفصل الأول)

١٠ - **السيدة واينز** (رئيسة وحدة التفتيش المشتركة): قالت وهي تعرض تقرير لجنة التفتيش المشتركة لسنة ٢٠٠٦، إن الوحدة قد ساهمت في عام ٢٠٠٦ في المناقشات المكثفة بشأن مسائل الإدارة والرقابة في منظومة الأمم المتحدة والتي شددت خلالها على أن الرقابة هي في نهاية المطاف مهمة تضطلع بها الدول الأعضاء وتتجاوز بكثير المراجعة الداخلية. ومن دواعي سرور الوحدة، أن الجمعية العامة مستمرة في إعادة تأكيد موقعها الفريد بوصفها مقدمة خدمات الرقابة الخارجية.

١١ - وأشارت إلى أن وحدة التفتيش المشتركة ركزت خلال عام ٢٠٠٦ على تحسين أساليب عملها وأدواته. فقد اعتمدت شكلا ييسر قراءة التقارير ويجعلها أكثر إنجازا. وتم إنشاء مركز إلكتروني للتوثيق والمعلومات يضم وصلات رابطة تحيل إلى الوثائق الرئيسية الواردة من كل من المنظمات المشاركة.

١٢ - وأوضحت أن الوحدة أصدرت ثمانية تقارير ومذكرات في عام ٢٠٠٦ ومن المتوقع أن تفرغ من إعداد ١٣ تقريرا ومذكرة على الأقل في عام ٢٠٠٧. وتتعلق أربعة من التقارير والمذكرات التي صدرت في عام ٢٠٠٦ بالمنظومة بأسرها بينما تعلق الأربعة الأخرى بالأمم المتحدة وحدها. وقد حولت الوحدة تركيز برنامج عملها في عام ٢٠٠٧ نحو المواضيع التي تشمل أكثر من منظمة واحدة وذلك بغية الاستفادة بشكل كامل من الإمكانية الفريدة المتأصلة في ولايتها الشاملة للمنظومة بأسرها.

١٣ - وأشارت إلى أنه نظرا لأن نقص موظفي البحوث في الفئة الفنية عرقل التقدم في إجراء الاستعراضات وإصدار التقارير في الوقت المناسب فقد تقدمت الوحدة باقتراح يقضي برفع رتبة وظيفتين من فئة الخدمات العامة الحالية إلى وظائف موظف بحوث من الرتبة ف-٢ وف-٣. ولكن للأسف لم تتمكن من إقناع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بصحة هذا الاقتراح الذي لن تترتب عليه تكاليف في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأعربت عن ترحيب الوحدة بدعم اللجنة الخامسة للاقتراح خلال دورتها السابقة وعن الأمل في أن يكون في الإمكان الاعتماد على هذا الدعم في المستقبل.

١٤ - ومصت قائلة إن الوحدة قد واصلت، تلبية لطلب الجمعية العامة، تعزيز متابعة تنفيذ التوصيات. وقد طلب من المنظمات المشاركة تقديم آخر المستجدات سنويا حول قبول وتنفيذ توصيات اللجنة والأثر المترتب عليها. وقد يسر إعداد قاعدة البيانات الجديدة لمتابعة التوصيات إدخال البيانات الواردة من تلك المنظمات وتحليلها. وفي نهاية عام ٢٠٠٦، بلغ معدل قبول التوصيات في التقارير الموجهة إلى وكالة بعينها والصادرة في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ نسبة ٧٢ في المائة ومن المأمول أن ترتفع النسبة أكثر في عام ٢٠٠٧. وفي حالة التقارير على صعيد المنظومة فإن معدل القبول بعد عام واحد كان أقل بكثير وذلك لأن التقارير تأخذ غالبا وقتا طويلا حتى تصل إلى الهيئات الإدارية للمنظمات. وفي العديد

من الحالات، فإن الهيئات الإدارية تحيط علما فحسب بالتوصيات دون الإشارة إلى ما إذا كانت أيدها بالفعل.

١٥ - وأوضحت أن الوحدة تواصل العمل في تعاون وثيق مع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقد بدأت الهيئات الثلاث في عقد اجتماعات مؤقتة ثلاثية الأطراف لإتاحة تبادل المعلومات في الوقت المناسب وتتبادل بصفة دورية المذكرات عند إجراء الاستعراضات بغية الاستفادة القصوى من المعرفة والخبرة المتوفرتين داخل المجتمع الرقابي للأمم المتحدة.

١٦ - **السيد حسين** (باكستان): متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أعرب عن سرور المجموعة لأن تلاحظ التزام وحدة التفتيش المشتركة بإجراء الإصلاحات الداخلية الضرورية امتثالا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وأعرب عن تقدير المجموعة على وجه التحديد، لاعتماد الوحدة شكلا منسقا للتقارير مما ييسر قراءة التقارير ويكفل الامتثال للمتطلبات الموحدة المتعلقة بالوثائق الرسمية.

١٧ - وقال إن معدل قبول توصيات الوحدة مشجع في كل من التقارير الموجهة إلى وكالة واحدة والتقارير على نطاق المنظومة. وأعرب عن تقدير المجموعة للإجراء الذي اتخذته الوحدة لتعزيز نظام المتابعة وعن الأمل في أن يحسن نظام المصفوفة تنفيذ التوصيات. وتحث المجموعة كافة المنظمات المشاركة على تقديم المعلومات التي تطلبها الوحدة فيما يتعلق بحالة تنفيذ توصياتها. وأعرب عن ترحيب المجموعة أيضا بتقييمات الإدارة وبالجدول الخاص بأثر التوصيات الوارد في الفقرة ٤٣ من التقرير. ومن المأمول أن يكون في الإمكان تحسين جمع البيانات بحيث يمكن استخلاص استنتاجات ذات مغزى.

١٨ - وتطرق إلى الوفورات المتوقعة، فأشار إلى أنه من دواعي سرور المجموعة أن تعلم أن الوحدة تقدر أن الاندماج بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وخدمات الشراء ومكتب خدمات المشتريات المشتركة بين الوكالات يمكن أن يسفر عن وفورات في التكاليف المتكررة من حيث تخفيض التكاليف المتعلقة بالموظفين وغير المتعلقة بهم بما لا يقل عن ١,٦ مليون دولار سنويا. كما يسرها أيضا أن تلاحظ التعاون الجاري المستمر بين الوحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات. ومن الضروري مواصلة تعزيز هذا التعاون من أجل تفادي التداخل والازدواجية ولكفالة كفاءة استخدام الموارد.

١٩ - وأعرب عن ترحيب المجموعة لإتاحة تقارير الوحدة باللغات الست في موقعها على الإنترنت وتتطلع المجموعة إلى إنشاء مركز إلكتروني للتوثيق والمعلومات.

٢٠ - وأشار إلى أن المجموعة تلاحظ مع القلق عدم تخصيص أي من موظفي البحوث مباشرة للمفتشين وأعرب عن دعم المجموعة الكامل لطلب الوحدة رفع رتبة وظيفتين من فئة الخدمات العامة إلى وظيفتي موظف بحوث.

٢١ - وأخيرا، قال إن المجموعة تلاحظ أيضا بقلق الصعوبات التي يواجهها مفتشو الوحدة في الحصول على التأشيرات. وأعرب عن تشجيع المجموعة القوى للجهات المختصة لإصدار التأشيرات في حينها، وشدد على أن عدم القيام المتعمد بذلك يقوض سلطة الجمعية العامة.

٢٢ - **السيد هيلمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلاده يرحب بإعادة تنظيم جدول أعمال الوحدة امتثالا لقرار الجمعية العامة ٦١/٢٣٨. ومن دواعي السرور أن النهج الجديد قد أفضى إلى تنسيق أفضل وإلى تحسين تبادل المعلومات مع أجهزة الرقابة الأخرى.

٢٣ - وأشار إلى أنه بالرغم من أن معدل قبول توصيات الوحدة الواردة في التقارير الموجهة لوكالة بعينها، البالغ ٧٢ في المائة في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، هو معدل مرض، فمن

المؤسف أن نجد أن ٣٠ في المائة فقط من هذه التوصيات قد تم تنفيذها بالفعل. ورغم أنه يلاحظ أن ٥٩ في المائة من التوصيات المتبقية يجري تنفيذها حاليا، إلا أنه يرغب في أن يعرف لماذا استغرقت الإدارة والمجالس الإدارية للمنظمات المعنية وقتا طويلا لاتخاذ إجراء بشأن توصيات الوحدة، وذكر أنه مهتم أيضا بمعرفة لماذا ظلت ٤٥ في المائة من توصيات الوحدة الصادرة في التقارير المتعلقة بالمنظومة ككل في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ قيد النظر حتى الآن بواسطة الهيئات الإدارية، ولماذا استغرقت هذه المنظمات عامين أو أكثر لاتخاذ إجراء بشأن توصيات ترمي إلى زيادة الكفاءة وتنفيذ النواتج البرنامجية بفعالية. وبوصف الولايات المتحدة عضوا في العديد من مجالس الإدارة، فإنها تخطط لمواجهة الحاجة لاتخاذ إجراء عاجل في الاجتماعات المقبلة.

٢٤ - وأعرب عن سرور وفده لأن الوحدة خططت لإجراء أربعة استعراضات على نطاق المنظومة خلال عام ٢٠٠٧، وشجع الوحدة على مواصلة التركيز على إعداد تقارير يستفيد منها أوسع نطاق ممكن من المؤسسات داخل المنظمة. ويرحب وفده أيضا بجهود الوحدة المستمرة لزيادة التنسيق وتحسين تبادل المعلومات بين أجهزة الرقابة الأخرى.

٢٥ - ودعا إلى تقديم المزيد من الإيضاحات بشأن تحويل وظيفتين من فئة الخدمات العامة إلى وظائف موظف بحوث، وبشأن جهود الوحدة الرامية إلى تعيين موظف للتحقيقات والتفتيش. وأعرب بشكل خاص عن رغبته في معرفة الكيفية التي ستكمل بها وظيفة التفتيش المنوطة بالوحدة التحقيقات التي تجريها حاليا وظائف الرقابة الداخلية داخل منظومة الأمم المتحدة و/أو كيف ستختلف عنها.

٢٦ - **السيد غولوفينوف** (الاتحاد الروسي): شدد على وجوب أن تشارك الوحدة باستمرار وفعليا، بوصفها هيئة الرقابة الخارجية الوحيدة التي تعمل على صعيد منظومة الأمم المتحدة، في البحث عن سبل تحسين الإدارة على نطاق المنظومة، ولا سيما فيما يتعلق بالقرارات التي يمكن تطبيقها على نطاق المنظومة والتي تكفل استخدام الموارد بكفاءة. وأشار إلى أن وفده يولي أهمية كبرى لزيادة كفاءة الوحدة وتوقع أن تتوخى الوحدة نهجا أكثر إقداما لتحديد الحلقات الضعيفة في إدارات المنظمات.

٢٧ - وقال مشيرا إلى الحجم الهائل للعمل الذي قامت به اللجنة التوجيهية المعنية بالاستعراض الشامل للإدارة والرقابة داخل الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها، أن وفد بلاده يوصي بأن يتم إجراء استعراض الأمانة العامة في عام ٢٠٠٨.

٢٨ - وأشار إلى أن الوحدة أعدت تقريرا بشأن تنقل الموظفين في الأمم المتحدة (JIU/REP/2006/7) اتسم بقدر كبير من الإيجابية، ولكن التقرير قد تم إصداره بعد أن اتخذت الجمعية العامة قراراتها في هذا الشأن. وكان من المحتمل أن تختلف قرارات الدول الأعضاء إذا تم إصدار التقرير في وقت مبكر عن ذلك.

٢٩ - **السيدة واينز** (رئيسة وحدة التفتيش المشتركة): قالت، ردا على النقاط التي أثيرت، إن مجالس الإدارة تأخذ غالبا وقتا طويلا لتنفيذ توصيات الوحدة وذلك لعدم قيامها بتطوير النظم والاستراتيجيات اللازمة لذلك. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن لمختلف مجالس الإدارة جداول زمنية مختلفة لتناول الاستعراضات. أما فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات التي أعدت لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة وتنفيذ النواتج البرامجية بقدر أكبر من الفعالية، فقد استغرقت المنظمات المعنية عامين وأكثر لتتخذ إجراء بشأنها لأن مجالس إدارتها تتناول في المعتاد تقارير الوحدة مرة واحدة في العام. ومرة أخرى، فإن مختلف المنظمات اعتادت على عقد هذه الاجتماعات في أوقات مختلفة من العام. وأعربت عن سرورها لما تعتزمه الولايات

المتحدة من إثارة المسألة في مجالس الإدارة التي تشارك في عضويتها.

٣٠ - وأوضحت الرئيسة أن الوحدة قد طلبت تحويل وظيفتين من فئة الخدمات العامة إلى وظيفتي موظف بحوث، إحداهما برتبة ف-٢ والأخرى برتبة ف-٣. وأعربت عن سرورها لدعم الأمانة العامة للأمم المتحدة للطلب. ولفتت الانتباه في ذلك الصدد للمذكرة المؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ التي قامت الوحدة بإرسالها إلى مدير شعبة تخطيط البرامج والميزانية عقب أن أوصت اللجنة الاستشارية برفض التحويل. وأوردت المذكرة ما يلي ''إن التغييرات المقترحة كان من شأنها أن ترسي الأساس لتخصيص موظف بحوث لمفتش واحد ومشروع واحد في وقت معين وذلك لتحقيق الاتساق في فريق المشروع المعني وتبسيط خطوط التسلسل الإداري وتعزيز المساءلة وتجنب تعطيل أحد المشاريع لمشروع آخر لتضارب الجداول الزمنية. وهناك حاجة أيضا لزيادة القدرات البحثية من الرتبة الفنية من أجل القيام بمهام من قبيل التطوير والتعزيز المستمرين للممارسات المهنية والبحوث والتحليلات ذات الصلة بإعداد برنامج العمل السنوي ومواصلة تعزيز متابعة التنفيذ وهي مهام خصصت لها العديد من أجهزة الرقابة الأخرى موارد''. وتولي الوحدة أهمية قصوى لتحويل الوظائف وتقدر الدعم الذي أعرب عنه ممثل باكستان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٣١ - وردا على السؤال الذي طرحه ممثل الولايات المتحدة بشأن تحقيقات الوحدة، قالت إن الوحدة أعربت في تقريرها حول الثغرات في الرقابة في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2006/2) عن عزمها التركيز على الثغرات الإدارية في الوكالات الصغيرة التي لا تملك قدرات تمكنها من القيام بالتحقيق. وقد خططت الوحدة أيضا لإجراء تحقيقات مماثلة لتلك التي أجرتها مؤخرا شعبة المراجعة والرقابة الداخلية في المنظمة العالمية للملكية الفكرية ولكنها لم تفعل ذلك بعد لافتقارها إلى الموارد والقدرات.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.